بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تبحث هذه الدراسة الوظائف التّركيبيّة والدّلاليّة لضمير الفصل والخلاف النحوي في تشخيصه بين لغويين مشهورين هما: سيبويه والفراء، وتهدف إلى تسليط الضوء على ماهيته عندهما، وتتبعه في كتابيهما تقعيدًا ودلالةً واستعمالًا، فكان لكلٍّ منهما فكرٌ نحويٌّ ومنطقٌ عقليٌّ ساعداه في تحديد معالمه ووظائفه الخاصة به، كما أنّ ضمير الفصل يشغل حيّزا تركيبيًّا مهمًّا في بناء الجملة العربية، فتعرّف عليه علماء العربية، باعتبارهم محلّلين لغويّين، يتمتعون بحسّ لغويّ قويّ وملاحظة دقيقة، فكشفوا عنه في تآليفهم اللغويّة من خلال تحليل التّراكيب الاسميّة، فوجدوا أنّه يأتي في أنماط تركيبيّة محدّدة وقوالب نحويّة لها سمات معينة، تنفرد بها عن غيرها؛ بسبب وقوع ضمير الفصل في حيزها التّركيبيّ.

العدد ٥٤

١٦ شوال ١٤٣٩هـ

٣٠ حزيران ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه محمّد سيّد الأوّلين والآخرين، وعلى آله الطّاهرين المطهّرين، وعلى أصحابه الطّيبين حملة القرآن والدّين، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

لقد فطن العلماء الأوائل نحويّين وبلاغيّين ومفسّرين إلى ضرورة وضع الحدود المقيّدة والضّوابط اللازمة لتحديد الوظائف التّركيبيّة والدّلاليّة لضمير الفصل؛ لأنّه يشكل جزءًا مهمًا في بناء الجملة العربية، وكان إمام النّحاة سيبويه (١٨٠هـ) في مدونته اللّغويّة (الكتاب) الموسوم بـ(قرآن النّحو) هو أوّل من تتبع القوانين النّحويّة في النّظام اللّغويّ العامّ للعربية، فقنّن حالات ضمير الفصل، وضبطها تقعيدًا ودلالةً واستعمالًا، ثمّ تصدّى الفرّاء (٢٠٧هـ)، وهو أحد أئمة النّحو الكوفيّ، لضمير الفصل في كتابه (معاني القرآن)، فامتاز في تحديده المخالف لسيبويه اصطلاحًا ووظيفةً ودلالةً، فكان لكلٍّ منهما فكرٌ نحويٌّ ومنطقٌ عقليٌّ ساعداه في تحديد معالمه ووظائفه الخاصة به.

ويشغل ضمير الفصل حيّزا تركيبيًّا مهمًا في بناء الجملة العربية، فتعرّف عليه علماء العربية، بوصفهم محلّلين لغويّين، يتمتعون بحسّ لغويّ قويّ وملاحظة دقيقة، فكشفوا عنه في تآليفهم اللغويّة من خلال تحليل التّراكيب الاسميّة، فوجدوا أنّه يأتي في أنماط تركيبيّة محدّدة وقوالب نحويّة لها سمات معينة، تنفرد بها عن غيرها؛ بسبب وقوع ضمير الفصل في حيزها التّركيبيّ.

ومن أبرز المسائل النّحويّة والقضايا التّركيبيّة التي جرى الخلاف فيها بين هذين العالمين اللّغويّين هي المعنى الاصطلاحيّ لضمير الفصل وعلاقته بالأبعاد الدّلالية المقصودة منه، كذلك اختلفا في وظيفته الدّلاليّة المبتغاة من وجوده في بناء الجملة، كما افترقا في تصنيفه بين الاسميّة والحرفيّة ووظيفته الإعرابيّة؛ مما أدى ذلك إلى

العدد ٥٤

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

اتخاذ كلٍّ منهما مسلكًا خاصًّا به في توجيه تراكيب قرآنية ورد هذا الضمير في حيزها التركيبيّ.

كما اعتمد المختصون في اللّغويّات قديمًا على كتابات سيبويه والفرّاء في ضمير الفصل ابتداءً بالمبرد (٢٨٦هـ) وانتهاءً بالسيوطي (٩١١هـ)، فتمخض عنها دراسات غاية في الدّقة ومنتهى الإتقان، فذكروه وصفًا وتحليلًا وتعليلًا محاولين بكلّ جهودهم أن يضعوا للمتعلمين السّمات العامّة والخاصّة له، وكذلك امتدّ هذا الاهتمام إلى الدّراسات الحديثة لدى الباحثين المعاصرين، فتناولوه عرضًا وتحليلًا وتتميمًا لما ذكره الأولون، ومن أهمّ تلك الدّراسات ما يلي:

- نماذج من الرّبط بضمير الفصل في القرآن الكريم/ دراسة نحوية، د. هاشم محمد مصطفى، كلية التربية للعلوم الإنسانية_ جامعة صلاح الدين/ أربيل، ٢٠٠٧م.
- ضمير الفصل في العربية ودوره في أداء المعنى/ سورة يوسف (عليه السلام) أنموذجًا، د. خلود إبراهيم العموش، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٦)، العدد (٣)، ٢٠١٠م.
- ضمير الفصّل والشّأن في الجملة العربية، د. سالم خليفة حسين، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، ليبيا.
- القصر بضمير الفصل في القرآن الكريم/ دراسة نحوية بلاغية إحصائية، د. محمد رجائي أحمد الجبالي.

١٦شوال
١٤٣٩هـ
٣٠حزيران
٢٠١٨م

المبحث الأول

ضمير الفصل في الدّرس النّحويّ

أولًا: تحديد المصطلح والمفهوم.

قبل الشّروع في تفصيل حيثيات الدّراسة نتطرق إلى تحديد الدّلالة المعجميّة والاصطلاحيّة لـ(ضمير الفصل) محاولين تلمس القواسم المشتركة بين هاتين الدّلالتين وربطهما معًا لمعرفة الوظائف التّركيبيّة والدّلاليّة له.

في بداية الأمر أشرع في بيان الدّلالة المعجميّة لموضوع الدراسة، وهي أنّ الضّمير مشتق من الجذر اللّغويّ (ض م ر) الذي يدلّ على الخفاء أو التّغييب، فيقال: (أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ): أَخْفَيته، و(أَضْمَرَتْه الأَرضُ): غَيَّبَتْه إما بِمَوْتٍ وإما بسَفَر، أَضْمَرْت صَرْفَ الْحَرْفِ إِذا كَانَ مُتَحَرِّكًا فأَسْكَنْته، وأَضْمَرْتُ فِي نَفْسِي شيئًا، والاسم الضَّمِيرُ، الضَّمِيرُ الشَّيْءُ الَّذِي تُضْمِره فِي قَلْبِكَ[١]، وقال الكفويّ: ((الضَّمِير فِي اللُّغَة: المستور، فعيل بِمَعْنى مفعول، أطلق على الْعقل؛ لكَونه مَسْتُورًا عَن الْحَواس))[٢].

وأمّا الضّمير في المعنى الاصطلاحيّ فهو ((اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما))[٣]، أي: أنّه يعود على اسم ظاهر مذكور في بدء الكلام، كما عرِّفَ في الدَّرس النَّحويِّ الحديثِ بأنه كناياتٌ أو إشاراتٌ يشارُ بها إلى المتكلمينَ أو المخاطبينَ أو الغائبينَ[٤]، وقد أنتجت اللّغة الضّمير رديفًا للاسمِ الظّاهرِ كونه صيغةً متطورةً يعمدُ إليها المتكلمُ لسببين مهمين، هما:

أولُهما: الإيجازُ والاختصارُ؛ لأنّه قد يُستغنى بالحرفِ الواحدِ منها عن الاسمِ الظّاهرِ بكاملِهِ، فيحلُّ محلَهُ ويؤدي معناه، فيُستغنى به عن تكرارِ ذلك الاسمِ في التراكيبِ والجملِ .

والثّاني: إزالةُ اللبسِ والاشتراكِ؛ لأنّ الأسماءَ الظّاهرةَ تتصفُ بكونِها كثيرةَ الاشتراك، فإذا قيل: محمدٌ قامَ محمدٌ، فربما توهمَ السّامعُ أنّ محمداً الأولَ غيرَ الثّاني؛ لذلك يُؤتَى بالضّميرِ لإزالةِ هذا الالتباسِ؛ لأنّه لا يلتبسُ ولا يشتركُ مع غيرِه في الكلامِ[٥].

أمّا الفصل فهو مشتق من الجذر (ف ص ل) الذي يدلّ على البون أو الحجز أو الانقطاع، إذ ((الفَصْل بَوْنُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْن، ...، والفَصْل الحاجِز بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل فَصْلًا فانْفَصَلَ، وفَصَلْت الشَّيْءَ فانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ))[٦].

ويعرّف ضمير الفصل في الاصطلاح بأنّه الضّمير الذي ((يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللّفظيّة وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التّعريف عليه))[٧].

ووضع السّيوطيّ حدًّا جامعًا له، فقال: ((ضَمِيرٌ بِصِيغَةِ الْمَرْفُوعِ مُطَابِقٌ لِمَا قَبْلَهُ تَكَلُّمًا وَخِطَابًا وَغَيْبَةً إِفْرَادًا وَغَيْرَهُ وَإِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ مُبْتَدَأ أَوْ مَا أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَقَبْلَ خَبَرٍ كَذَلِكَ))[٨].

بذل علماء العربية جهودًا كبيرة في استقراء المادّة اللّغويّة نثرًا ونظمًا وتحليلها تحليلًا موضوعيًّا، فتكشف عنها بأنّه ضمير يتآلف مع غيره في الجمل ضمن أنماط تركيبيّة محدّدة، فوجدوه ينماز عن الضّمائر الأخرى بمعايير لفظيّة ومعنويّة لا تنفك عنه بأيّ حال من الأحوال، فقيدوها كما يلي[٩]:

١. أن يكون ضمير رفع منفصلًا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب.
٢. أن يتطابق مع الاسم المسبوق به تكلمًا وخطابًا وغيبة أو إفرادًا وتثنية وجمعًا أو تذكيرًا وتأنيثًا.
٣. أن يتوسط بين المبتدأ وخبرِه، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: إنَّ وأخواتها، وكَانَ وأخواتِها، وظنّ وأخواتِها.
٤. أن يكون بين معرفتَيْن أو معرفةٍ وما قَارَبَها من النكرات.

ثانيًا: الخصائص النّحويّة لجملة ضمير الفصل.

لعلّ من المهم بمكان أن نسلّط الضّوء على البعد التّركيبيّ لضمير الفصل في الجمل التي يؤلف عنصرًا منها، وهو بذلك يخضع لعدد من القضايا الرّئيسة التي تخصّ الجانب النّحويّ، قضايا لا يمكن التغافل عنها أو إهمالها؛ لأنّها تمس بؤرة الجمل الاسميّة وجوهرها، كما أنّ هناك سماتٍ يتميز بها طرفا التّركيب الاسميّ الذي يحوي ضمير الفصل، فتكون ملازمة له؛ لأنّه في حال انتقاض أيّ خصيصة من هذه الخصائص

يتعذر إقحام ضمير الفصل بين عناصرها اللفظيّة، من هنا وجب بيان هذه الخصائص والسمات وهي كما يلي:

١. التّوسط: يتّصف ضمير الفصل بأنّه مفردة تقحم بين طرفي الجملة الاسميّة أو ما أصله جملة اسميّة، فيأتي بأن ((يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللّفظيّة وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التّعريف عليه))[١٠].

٢. الزّيادة: كذلك يتّسم بأنّه لفظة مقحمة ليس لها أثر لفظيّ في الكلام وتفتقر إلى العمل فيما بعدها؛ وذلك لأنّها يمكن الاستغناء عنها، فهي زائدة بين طرفي الجملة الاسميّة، يقول في ذلك ابن الوراق معللًا ذلك: ((إِنَّمَا وَجب أَن يَقع الْفَصْل فِي كل مَوضِع لَا يخل سُقُوطه بِمَعْنى الْكَلَام، لِأَنَّهُ لَو أخل، لم يكن فصلا، وَكَانَ دَاخِلا لمعناه ولافتقار الْكَلَام إِلَيْهِ، فَلذَلِك وَجب أَن يَجْعَل فصلا فِي كل مَوضِع لَا يخل سُقُوطه بالْكَلَام)) [١١].

٣. التّعريف: إنّ التّعريف قرينة لفظيّة تسهم في فهم طبيعة التّركيب الذي يضم ضمير الفصل؛ لأنّ ((الفصل هو شيء تختصّ به المعرفة، ولا يكون في النّكرة))[١٢]، وكذلك تنصّ القاعدة على ((أنّ الفصل لا يقع بين النّكرات))[١٣]، من هنا تظهر قيمة هذه الميزة؛ لأنّه توسط أو سبق أو ألحق بنكرات لم يكن فصلًا، وأشار سيبويه إلى علة ذلك في (باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلًا ولكن يكون بمنزلة اسم مبتدأ)، فقال: ((فاستقبحوا أن يجعلوها فصلًا في النّكرة، كما جعلوها في المعرفة؛ لأنّها معرفة، فلم تصر فصلًا إلا لمعرفة، كما لم تكن وصفًا ولا بدلًا إلا لمعرفة)) [١٤].

٤. الإثبات: لا يقع ضمير الفصل في تركيب اسميّ منفيّ، وإنّما يقع في تّركيب مثبت، نصّ على ذلك سيبويه بقوله:((ممّا يقوى ترك ذلك في النّكرة أنّه لا يستقيم أن تقول: رجلٌ خيرٌ منك، ويقول: لا يستقيم أظنّ رجلًا خيرًا منك، فإن قلت: لا أظنّ رجلًا خيرًا منك فجيد بالغ، ولا تقول: أظنّ رجلًا خيرًا منك، حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فلما خالفَ المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرِ في

النّفي مجراه؛ لأنّه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب، فهذا ممّا يقوي ترك الفصل)) [١٥]، ثمّ قال أبو علي معقّبًا عليه : ((لا النّافية في (لا أظنُّ) لتحقيق النّفي المتقدم وهو الذي في قوله: لا يستقيم، ...، إنّما صار يقوي ترك الفصل؛ لأنّ هذه الأشياء ممّا يخصّ المعرفة))[١٦].

٥. تأخير الخبر: لا بدّ في التّركيب الاسميّ الذي يحوي فصلًا أن يلتزم بالرتبة فيه، فإنّ المبتدأ رتبته التّقديم، كما أنّ الخبر رتبته التّأخير؛ لذلك لزم ترك الفصل بالمضمر إذا تقدّم الخبر لفظًا ورتبةً، قال ابن مالك: ((لمّا كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعًا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر؛ لأنّ تقدمه يمنع من توهمه تابعًا، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني: في حسبت زيدًا هو خيرًا منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه)) [١٧].

٦. الرّبط: أشار برجشتراسر إلى أنّ من الوظائف التّركيبيّة التي يقوم بها ضمير الفصل، هو الجمع بين طرفي التّركيب الاسميّ وربطهما بعلاقة وثيقة تجعلهما بمنزلة الشيء الواحد، وهي سمّة من سمات اللّغات السّاميّة القديمة، فقال: ((من الرّوابط التي تربط المبتدأ في الجملة الإسمية بخبره إدخال ضمير بينهما، وهذه الوسيلة في الرّبط قديمة جدًّا شائعة في اللّغات السّاميّة، وربّما كانت أقدم من الرّبط بالأفعال التي معناها كان))[١٨] .

ثالثًا: الوظائف الدّلاليّة لضمير الفصل.

١. التّفريق بين الخبر والتّابع: يتألف التّركيب الاسميّ من طرفين أحدهما محتاج إلى الآخر، ولا تتمّ دلالته ولا يتكامل معناه إلا بوجودهما معًا، فالخبر يتمّ معنى المبتدأ، ويتوسط بينهما ضمير الفصل لبيان هذه القضية، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((لأنّك إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدَّث أنّ ما بعد الاسم ما يُخرجه ممّا وجب عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه))[١٩]، وقد علّلوا ذلك بقولهم: ((فَلَمَّا كَانَت عِلّة لم يجز أَن يَقع إِلَّا بَين كلامين، أَحدهمَا مُحْتَاج إِلَى الآخر، لِأَنَّهُ إِذا كَانَ مَا قبله تَاما، لم يحْتَج إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ إِنَّمَا دخل لينبئ عَن تَمام مَا بعده)) [٢٠].

٢. رفع الإيهام واللبس: هناك في اللّغة العربية أنماط يتكون فيها طرفا التّراكيب الاسمية من معرفتين أو ما ينزّل منزلتهما، وهذا قد يتعارض مع قضية أخرى وهي مطابقة النعت لمنعوته، فهذه الحال ربّما أصاب المخاطب الوهم واللبس، فلا يفرق بين إرادة المتكلم للخبر أو النّعت؛ لذلك فإنّ ((الغرض به إزالةُ اللبس بين النّعت والخبر، إذ الخبرُ نعتٌ في المعنى، وذلك نحوُ قولك: زيدٌ هو القائمُ؛ لأنّ الذي بعده معرفةٌ، يمكن أن يكون نعتًا لِما قبله،...، وأنّ الكلام قد تَمَّ به لفَصْلك بينهما، إذ الفصلُ بين النّعت والمنعوت قبيحٌ)) [٢١].

٣. الاختصاص (الحصر): يعرّف بأنّه((تخصيص أمر بأمر بطريق مخصوص))[٢٢]، وقد عبّر البلاغيون عن هذه الوظيفة له بثبوت فائدة المسند للمسند إليه، قال القزوينيّ: ((أمّا توسط الفصل بينه وبين المسند فلتخصيصه به، كقولك زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو خير منه، أو هو يذهب))[٢٣]، أي: أنّ ضمير الفصل هو الضمير الذي يدلّ على اختصاص المسند إليه بالمسند دون غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٢٤] ، وقد ذكر الزّمخشريّ في الآية وظائف دلاليّة ثلاثة، هي: ((الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره))[٢٥]، في حين يرى الدكتور فاضل السّامرائيّ ((أنّ التّخصيص جاء من التّعريف لا من ضمير الفصل، وإنّما جاء الضّمير لتوكيد التّخصيص الموجود))[٢٦].

٤. التّوكيد: ثمّت وظيفة دلاليّة تكاد تكون ملازمة لضمير الفصل، وهي التوكيد، ((إنّما اشتُرط أن يكون من الضّمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضع، لأنّ فيه ضربًا من التأكيد))[٢٧]، وهذه الوظيفة تتناغم مع الوظيفة التي قبلها، وهي الاختصاص فإنّه يتضمن معنى التّوكيد.

العدد ٥٤

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

المبحث الثاني

ضمير الفصل بين سيبويه والفراء

أولًا: خلافهما في المصطلح.

يعدّ المصطلح من القضايا المهمة التي تسهم في تحديد المفاهيم في العلوم المعرفيّة، إذ المصطلحات هي مفاتيح العلوم؛ وذلك لقيمتها الدّقيقة التي تكمن في حصر المفاهيم وعدم تشعبها، وقد تنبه كلّ من سيبويه والفرّاء إلى ضرورة المعنى الاصطلاحيّ في التّقعيد النّحويّ.

اصطلح سيبويه على الضّمير الذي يقحم في حيّز بين طرفيّ التّركيب الاسميّ مصطلحًا مستقلًّا، فسمّاه (فصلًا)، بل وضع له عنوانًا لهذا المصطلح في أحد أبواب كتابه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلًا)، فقال: ((اعلم أنّهنّ لا يكن فصلًا إلَّا في الفعل، ولا يكن كذلك إلَّا في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء))[٢٨].

في الجهة الأخرى نجد الفرّاء قد اصطلح على الضّمير الذي يشغل الحيّز المذكور أعلاه مصطلحًا مختلفًا يبعد كلّ البعد عند سيبويه، فسمّاه (عمادًا)، فقال مثلًا: ((إنّ العرب إنّما تجعل العماد فِي الظَّنّ؛ لأنّه ناصب، وفي كان وليس؛ لانّهما يرفعان، وفي إنّ وأخواتها؛ لأنّهنّ ينصِبْن))[٢٩].

لكنّ ثمّت أمرًا في غاية الأهمية وهو أنّ الفرّاء قد أطلق أيضًا على الضّمير الذي يأتي ضمن نمط تركيبيّ يختلف في الأبعاد التّركيبية والدّلاليّة عمّا نحن بصدده بـ(العماد)، وهذا الضّمير يسمّى عند سيبويه وغيره من البصريّين بـ(ضمير الشّأن أو القصة)، فقال مثلًا: ((وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٣٠] الْهَاء هاء عماد تُوَفَّى بِهَا إنّ))[٣١]، وقال أيضًا: ((وقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾[٣٢] هَذِه الْهَاء هَاء عِمَاد))[٣٣].

وفي قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣٤] حكم الفرّاء على الضّمير هي في أحد وجهين بأنّه عماد بالرّغم من أنّه لم يقع ضمن النّمط التّركيبيّ الخاصّ بالعماد، فقال: ((تكون (هي) عمادًا يصلح فِي موضعها (هُوَ) فتكون كقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

ٱللَّهُ ﴾[٣٥]، ومثله قوله: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٣٦]، فجاء التأنيث؛ لأنّ الأبصار مؤنثة والتّذكير للعماد، وسمعت بعض العرب يقول: كَانَ مرة وهو ينفع الناس أحسابهم فجعل (هُوَ) عمادًا)) [٣٧].

وقد يُشكَلُ على الفرّاء بأنّه وقع في الآية السّابقة بما شدّد الأنكار به على شيخه الكسائيّ،فقد جعل الأخير الضّمير(هو)في قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٣٨] عمادًا، وردَّ عليه الفرّاء ذلك معللًا بأنّه لم يسبق بعامل حرفيّ أو فعليّ، فقال: ((قَالَ الكِسَائِيّ فِيهِ قولًا لا أراه شيئًا، قَالَ: هُوَ عماد، مثل قوله: ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[٣٩] فجعل ﴿ أَحَدٌ ﴾ مرفوعًا بالله، وجعل هُوَ بمنزلة الهاء فِي ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ ، ولا يكون العمادُ مستأنفًا بِهِ حتَّى يكون قبله إن أَوْ بعض أخواتها، أَوْ كَانَ أَوِ الظن)) [٤٠].

ثانيًا: خلافهما في وظيفته الدّلاليّة.

لم يكن سيبويه والفرّاء قد اصطلحا ذينك الاصطلاحين عبثًا، خاصة وإنّه يتّصف بسمات تركيبيّة، ويختصّ بوظائف دلاليّة مخصوصة، وإنّما كانت تراودهما فكرة شديدة الارتباط باللّفظ الاصطلاحيّ له، وعند البحث والتّقصي في كتابيهما نجد سيبويه قد اصطلح عليه فصلًا؛ بسبب الوظيفة الدّلاليّة التي يؤديها ذلك الضّمير أثناء الإتيان به في الكلام، وهذه الوظيفة هي أنّ الضّمير يساعد المخاطب في التفريق ليعرف أنّ ما بعده خبرٌ، وليس تابعًا نعتًا كان أم بدلًا، قال سيبويه: ((إنّما كان الفصل في أظنّ ونحوها؛ لأنّه موضع يلزم فيه الخبر، وهو ألزم له من التّوكيد؛ لأنّه لا يجد منه بدًّا، وإنّما فصل؛ لأنّك إذا قلت: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظّريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بهو أعلمت أنّها متضمنة للخبر))[٤١].

وقد زاد النّحويون ممّن جاء بعد سيبويه وظائف دلاليّة أخرى مرتبطة بالاصطلاح هذا، فأشاروا إلى أنّه ((سمّي فصلًا؛ لأنَّه يجمع أنواعاً من التَّبْيِين، فيؤكد الْخَبَر للمخبر عَنهُ، ويفصل الْخَبَر من الصّفة، فيعيّن مَا بعده للإخبار لَا للوصف وَيعلم أَن الْخَبَر معرفَة أَو قريب من الْمعرفَة))[٤٢].

وإذا اتجهنا صوب الفرّاء وبحثنا في كتابه (معاني القرآن) نجده قد ألمح إلى علّة سيبويه فيه، وذكر أنّه يؤتى به للتفريق بين الخبر والتّابع، فقال الفراء: ((قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنّما وضع فِي كلّ موضع يبتدأ فِيهِ بالاسم قبل الفعل)) (٤٣).

ولم يذكر الفرّاء الوظيفة الدّلاليّة له بشكل صريح، ولكن حاول النّحاة المتأخرون عنه أن يستشفوا هذه الوظيفة مستندين في ذلك على المصطلح نفسه، فذكروا أنّ مصطلح العماد مشتق من وظيفة التوكيد؛ لأنه يؤكد الكلام ويقوى به، وأشار إليه ابن يعيش فقال: ((العِمادُ من عبارات الكوفيين، كأنّه عمد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده)) (٤٤)، وهذا ما ذكره ابن هشام أيضًا، فقال: ((سُمِّي فصلًا؛ لِأَنَّهُ فصل بَين الْخَبَر وَالتَّابِع، وعمادًا؛ لِأَنَّهُ يعْتَمد عَلَيْهِ معنى الْكَلَام)) (٤٥)، في حين أنّ السّيوطي نسب إلى الكوفيّين ومنهم الفرّاء بأنّهم ((يسمونه عمادًا؛ لأَنَّهُ يعتَمد عليه في الفائدَة إِذ به يتَبَيَّن أَنّ الثَّاني خبر لا تَابع)) (٤٦).

ثالثًا: خلافهما في تصنيفه ووظيفته الإعرابيّة.

من بديهيات التأصيل النّحويّ أنّ الكلمة تصنف على ثلاثة أقسام، هي: اسم، وفعل، وحرف، ووفقًا لهذا التّصنيف فلا تخرج لفظة من ألفاظ العربية عنه، فصنّف سيبويه هذا الضّمير على أنّه حرف، وشبّهه بـ(ما) الزائدة، وعليه فإنّه ليس له وظيفة نحويّة كأنْ يكون مبتدأ أو غير ذلك، قال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلًا) : ((فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا في أنّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر)) (٤٧).

وناقض سيبويه شيخه الخليل، فاتخذ مسلكًا يختلف عن مسلكه، إذ يرى الأخير_ أي: الخليل_ أنّه اسم لا حرف، ونقل ذلك سيبويه عنه قائلًا: ((كان الخليل يقول: والله إنّه لعظيمٌ جعلهم هو فصلًا في المعرفة وتصييرهم إيّاها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوًا)) (٤٨).

ونسب السّيوطيّ لسيبويه القول باسمية ضمير الفصل، فقال: ((مذهب الْخَلِيل وسيبويه وَطَائِفَة أَنّه بَاقٍ على اسميته))(٤٩)، وهذا يخالف نصّ مقولة سيبويه سابقًا، ويؤكده

قول ابن السراج: ((ذلك نحو: هو إذا كان الكلام فصلًا، فإنّه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجبَ أن يكون له خبرٌ إن كان مبتدأ أو يكون له مبتدأٌ إنْ كان هو خبرًا)) [٥٠]، وكذلك مقولة ابن هشام: ((زعم البصريون أنّه لَا مَحل لَهُ، ثمَّ قَالَ أَكْثَرهم: إنَّه حرف، فَلَا إِشْكَال)) [٥١].

ويندرج ضمير الفصل عند الفرّاء تحت مسمّى الأسماء وينضوي ضمن هذا الصّنف، فهو اسم عنده كالخليل، وهذا يترتّب عليه نتيجة أخرى، وهي أنّ الضّمير يتحدّد محلّه الإعرابي تبعًا لما قبله إذا كان في نمط تركيبيّ يحوي كان وأخواتها أو ظنّ وأخواتها، فقال: ((قوله: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾[٥٢] في (الحقّ) النّصب والرّفع، إن جعلت هو اسمًا رفعت الحقّ بهو، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصّلة نصبت الحقّ، وكذلك فافعل في أخوات كَانَ، وأظنّ وأخواتها كما قَالَ الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٥٣] تنصب الحقّ؛ لأنّ رأَيْتَ من أخوات ظننتَ)) [٥٤]، وقال أيضًا : ((وقوله: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾[٥٥] أنا إذا نصبتَ أقلَّ عمادٌ)) [٥٦].

رابعًا: الخلاف في توجيه تراكيب قرآنيّة.

- الخلاف في تقديم ضمير الفصل:

ثمّت خلاف بين سيبويه والفراء في تأويل الضمير في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٥٧]، فاختلافا في توجيهه نحويًّا طبقا للأسس المعرفية والمنهجية في التّقعيد النحويّ لكلّ منهما، فالضّمير (هو) حسبما أصلّه سيبويه في كتابه ليس بضمير فصل، وإنّما هو ضمير الشّأن والقصة، فذكر معيارين نحويّين للضّمير حتى يكون فصلًا، هما: أن يكون متوسطًا، وأن يكون بين معرفتين أو ما نُزِّل منزلتهما، قال سيبويه: ((اعلم أنّ هو لا يحسن أن تكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، ممّا طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدًا وعمرًا، نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنّها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيد هو

منطلقًا، كان قبيحًا حتّى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ممّا لا يدخله الألف واللام))[٥٨].

وعدّ الفراء الضّمير (هو) في الآية أعلاه عمادًا، وعليه يكون التّقدير: وَإِخْرَاجُهُمْ هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُم[٥٩]، فقال: ((إن شئت جعلت هُوَ عمادًا، ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال اللَّه جل وعز: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[٦٠]، فالمعنى: والله أعلم، ليس بمزحزحه من العذاب التعمير))[٦١].

- الخلاف في الضّمير المسبوق بنكرة:

يتّضح موقف سيبويه من الضّمير (هي) في قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾[٦٢] عند الرجوع إلى كتابه، فإنّه لا يجوز عنده أن يكون الضّمير (هي) في الآية فصلًا؛ لأنّه مسبوق بنكرة، ووصفه بالقبح، قال: ((ذلك قولك: ما أظنّ أحداً هو خير منك، وما أجعلُ رجلًا هو أكرم منك، وما إخالُ رجلًا هو أكرمُ منك، لم يجعلوه فصلًا وقبله نكرة، كما أنّه لا يكون وصفًا ولا بدلًا لنكرة، وكما أنّ كلّهم وأجمعين لا يكرَّران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلًا في النكرة)) [٦٣].

ويتّخذ الفرّاء ها هنا منحًى آخر يختلف فيه عن سيبويه كل الاختلاف، فإنّه_ أي: الفرّاء_ يجوز أن يكون ما قبل الضّمير نكرة، والضّمير (هي) عمادًا في الآية، فقال: ((موضع ﴿ أَرْبَىٰ ﴾ نصبٌ، وإن شئت رفعتَ، كما تَقُولُ: ما أظن رجلًا يكون هُوَ أفضلَ منك، وأفضلَ منك، النّصب عَلَى الْعِمَاد، والرّفع عَلَى أن تجعل (هُوَ) اسمًا، ومثله قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[٦٤] نَصْب، ولو كَانَ رفعًا كَانَ صَوَابًا))[٦٥].

- الخلاف في وصف الظّاهر بالمضمر:

حدّد سيبويه معالم الضّمير (هو) في قوله عزّوجلّ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٦٦] بأنّه ضمير فصل، ولا يمكن أن يكون صفة لما قبله؛ ويعود ذلك إلى أنّ ((المضمر لا يوصَف بالمظهر أبدًا))، وبذلك تكون الرؤية علميّة لا

بصريّة، فقال: ((اعلم أنّ ما كان فصلًا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبد الله هو الظريفَ، وقال الله عزّوجلّ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٦٧]))[٦٨].

وكان الفرّاء يرى أنّ الضّمير (هو) يجوز فيه أن يكون عمادًا أو صفة في الآية أعلاه، فيقول: ((وقوله: ﴿ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ هُو عماد للذي فتنصب ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾ إذَا جعلتها عمادًا، ولو رفعت ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾ عَلَى أن تجعل (هُو) اسمًا كَانَ صوابًا)) [٦٩].

وقد عدّ سيبويه من أعرب (هو) في الآية صفة للاسم قبلها، وهو (الذي)، لا فصلًا بأنّه خالف إجماعين:

الأول: إجماع العرب النّاطقين باللّغة ومستعملي أساليبها وتراكيبها، وهم المعوّل عليهم في التّقعيد والتّأصيل النّحويّين.

الثاني: إجماع النّحويّين المختصين من أهل الصّناعة والحرفة المعروفين بالنّظر والاستقراء والاستدلال.

فقال: ((قد زعم ناسٌ أنّ هو ها هنا صفة، فكيف يكون صفةً؟! وليس من الدّنيا عربيّ يجعلها ها هنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنّه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنّا لنحن الصّالحين، فالعرب تنصب هذا والنّحويّون أجمعون)) [٧٠].

النتائج

في نهاية المطاف نستطيع أن نحدد قضايا مهمة خلصت إليها الدراسة بشأن ضمير الفصل وهي كما يأتي:

١. إنّ ضمير الفصل وصلة تركيبيّة ورابطة من الروابط التي تشغل حيزًا مهمًا في بناء الجمل العربية.
٢. يمتاز بخصائص تركيبيّة نحويّة تتمثل بالتّوسط والتّعريف والإثبات وتأخير الخبر والرّبط وغيرها، وهذه الوظائف لا يؤديها غيره من الضمائر.
٣. إن لضمير الفصل أبعادًا دلاليّة ينفرد بها عن بقية الأسماء المبهمة، وهي: التفريق بين الخبر والصفة، ورفع الإبهام واللبس بين المتكلم والمخاطب، واختصاص الخبر بمبتدئه، والتوكيد.
٤. إنّ مصطلح ضمير الفصل عند سيبويه والفراء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوظيفة الإعرابية والوظيفة الدلالية.
٥. اختلف كلّ منهما في تقديم ضمير الفصل بين جواز ومنع ممّا أدى إلى الخلاف في تأويل دلالة النصّ القرآنيّ.
٦. كذلك افترقا في سبق ضمير الفصل بالنكرة ووصف الظاهر بالمضمر في آيات من الذكر الحكيم، فكان لكل منهما رأي يعتمد على تقعيده النحوي وأصوله في البحث اللغوي.

الهوامش

(١) ينظر: لسان العرب مادة (ضمر) ٤٩٢/٤.
(٢) الكليات ٦١٨.
(٣) شرح شذور الذهب ١٢٥.
(٤) ينظر : النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٧ .
(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٣ .
(٦) لسان العرب مادة (فصل) ٥٢١/١١.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٨/٢.
(٨) الإتقان في علوم القرآن ٣٣٩/٢.
(٩) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٦١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/٢، حاشية الصبان ٤١٧/١، القصر بضمير الفصل ١٦.
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٨/٢.
(١١) علل النحو لابن الوراق ٤٢٣ .
(١٢) التعليقة ١٥٠/٢.
(١٣) المصدر نفسه ٩٩/٢.
(١٤) الكتاب ٣٩٣/٢.
(١٥) المصدر نفسه ٣٩٧/٢.
(١٦) التعليقة ١٥٠/٢.
(١٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١.
(١٨) التطور النحوي ١٣٨.
(١٩) الكتاب ٣٨٩/٢.
(٢٠) علل النحو لابن الوراق ٤٢٢ .
(٢١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٠/٢.
(٢٢) الإتقان في علوم القرآن ١٦٦/٣.
(٢٣) الإيضاح في علوم البلاغة ٤٩/٢-٥٠.
(٢٤) سورة البقرة: ٥.
(٢٥) الكشاف ٤٦/١.
(٢٦) معاني النحو ٤٩/١.
(٢٧) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/٢.
(٢٨) الكتاب ٣٨٩/٢.
(٢٩) معاني القرآن ٥٢/١.

(٣٠) سورة الحج: ٤٦.
(٣١) معاني القرآن ٢/٢٢٨.
(٣٢) سورة الحج: ٤٦.
(٣٣) سورة النمل: ٩.
(٣٤) سورة الأنبياء: ٩٧.
(٣٥) سورة الحج: ٢٧.
(٣٦) سورة الحج: ٤٦.
(٣٧) معاني القرآن ٢/٢١٢.
(٣٨) سورة الحج: ٤٦.
(٣٩) سورة الإخلاص: ١.
(٤٠) معاني القرآن ٣/٢٩٩.
(٤١) الكتاب ٢/٣٨٨.
(٤٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٦.
(٤٣) معاني القرآن ١/٥٢.
(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٢٩.
(٤٥) مغني اللبيب ١/٦٤٤.
(٤٦) همع الهوامع ١/٢٧٥.
(٤٧) الكتاب ٢/٣٩١.
(٤٨) الكتاب ٢/٣٩٧.
(٤٩) همع الهوامع ١/٢٧٥.
(٥٠) الأصول في النحو ٢/٢٥٧.
(٥١) مغني اللبيب ١/٦٤٥.
(٥٢) سورة الأنفال: ٣٢.
(٥٣) سورة سبأ: ٦.
(٥٤) معاني القرآن ٢/٤٠٩.
(٥٥) سورة الكهف: ٣٩.
(٥٦) معاني القرآن ٢/١٤٥.
(٥٧) سورة البقرة: ٨٥.
(٥٨) الكتاب ٢/٣٩١.
(٥٩) البحر المحيط ١/٤٧٠.
(٦٠) سورة البقرة: ٩٦.

(٦١) معاني القرآن ٥٢/١.
(٦٢) سورة النحل: ٩٢.
(٦٣) الكتاب ٣٩٥/٢-٣٩٦.
(٦٤) سورة المزمل:٢٠.
(٦٥) معاني القرآن ١١٣/٢.
(٦٦) سورة سبأ: ٦.
(٦٧) سورة سبأ: ٦.
(٦٨) الكتاب ٣٩٠/٢.
(٦٩) معاني القرآن ٣٥٢/٢.
(٧٠) الكتاب ٣٩٠/٢.

١٦شوال
١٤٣٩هـ
٣٠حزيران
٢٠١٨م

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- الأصول في النحو: محمد بن السري المعروف بابن السراج ت ٣١٦هـ، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر ابن الحاجب ، ت ٦٤٦هـ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن القزويني، ت٧٣٩هـ، تح. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط٣، بيروت.
- البحر المحيط: محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، تح. صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- التطور النحوي للغة العربية: محاضرات المستشرق الألماني برجشتراسر، ترجمة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٩٩٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: ابو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ الأصل، ت ٣٧٧هـ، تح. د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد بن إبراهيم الهاشمي ت ١٣٦٢هـ، ضبط وتدقيق د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله ابن مالك ت ٦٧٢هـ، تح. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- شرح المفصل: يعيش بن علي المعروف بابن يعيش ت٦٤٣هـ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.
- شرح شذور الذهب: عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري ت٧٦١هـ، تح. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- علل النحو: محمد بن عبد ابن الوراق، ت٣٨١هـ، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- القصر بضمير الفصل في القرآن الكريم/ دراسة نحوية بلاغية إحصائية، د. محمد رجائي احمد الجبالي.
- الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه، ت١٨٠هـ، تح. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: محمود بن عمرو الزمخشري، ت٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الكفوي، ت ١٠٩٤هـ، تح. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين العكبري ، ت ٦١٦هـ، تح. د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور ت٧١١هـ، دار صادر– بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ، تح. أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.
- معاني النحو: أ.د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان – الاردن، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف ابن هشام ، تح. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

- النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر، ١٩٦٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح : عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

Research Summary

This study investigates the syntactic and semantic functions of the pronoun and the grammatical differences in its diagnosis among two famous linguists: Sibweh and Fur. It aims to shed light on what it has in them and follows it in their books in terms of both grammatical and logical reasoning, which helped in defining its own features and functions, The conscience of the chapter occupies an important syntactic space in the Arabic syntax. Arab scholars, as linguistic analysts, have a strong linguistic sense and precise observation. They have revealed it in their linguistic composition by analyzing the nominal structures. In specific syntactic patterns and grammatical patterns having certain characteristics, unique to each other, because of the conscientiousness of the separation in its synthetic space.

العدد
٥٤

١٦شوال
١٤٣٩هـ

٣٠حزيران
٢٠١٨م